

منازل فاخرة للبيع في وادي السليكون

ووفقا لبيانات «كبريد اس اف» يبلغ متوسط سعر العقارات في مدينة أرتون بوادي السليكون بولاية كاليفورنيا 9,44 ملايين دولار.

وقدمت «بيزنيس انسايدر» بالتعاون مع «بوينت 2 هومز» قائمة بأعلى المنازل المعروضة للبيع في أرتون في الوقت الحالي.

يشتهر وادي السليكون بعقاراته المرتفعة الثمن، حيث يضم منازل كبار المليارديرات من قطاع التكنولوجيا من بينها الشركة المؤسس لشركة البرمجيات «مايكروسوف» بول آلن، رئيس شركة «جوجل» إريك شميدت، والرئيسة التنفيذية لـ «هيوليت باكرد» اتش بي» ميج ويتمان.



سعر البيع:
25 مليون دولار

يقع هذا المنزل على مساحة تزيد على 5 أفدنة ويتكون من خمس غرف للنوم.



سعر البيع:
22 مليون دولار

يضم ذلك العقار حماما للسباحة ومساحات خضراء.



سعر البيع:
18 مليون دولار

يتميز هذا المنزل بجراج يستوعب ما يصل إلى 14 سيارة، ومصعد يسهل التنقل بين طوابق العقار الثلاثة.



سعر البيع:
14 مليون دولار

قد يبدو هذا المنزل متواضعا من الخارج ولكنه من الداخل يتميز بالعديد من التفاصيل الفاخرة، حيث يتكون من ست غرف للنوم ومنزل منفصل خاص بحمام السباحة.



سعر البيع:
13 مليون دولار

يضم ذلك العقار ثمانية غرف للنوم وستة حمامات.



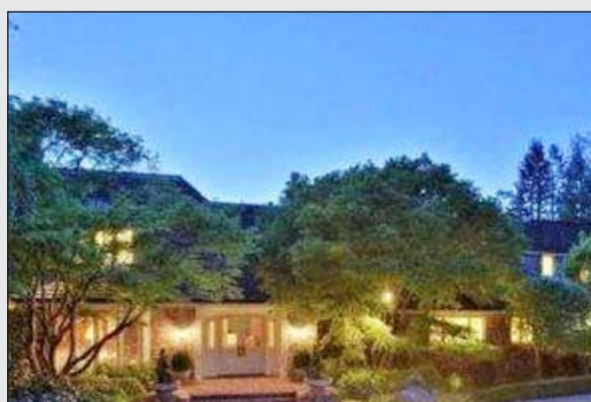
سعر البيع:
12 مليون دولار

يشبه ذلك المنزل الذي تبلغ مساحته 12 ألف قدم مربعة قلعة أوروبية قديمة.



سعر البيع:
11 ملايين دولار

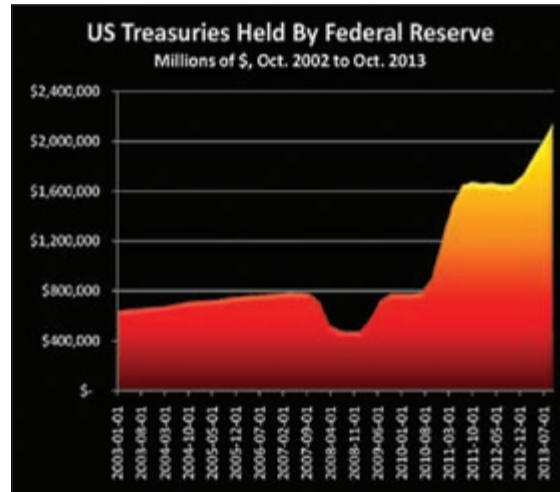
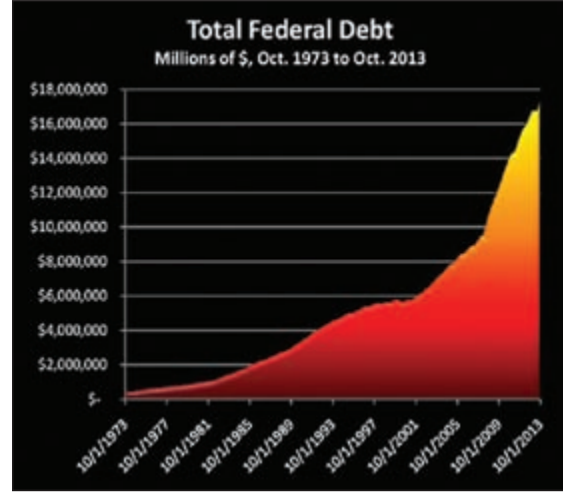
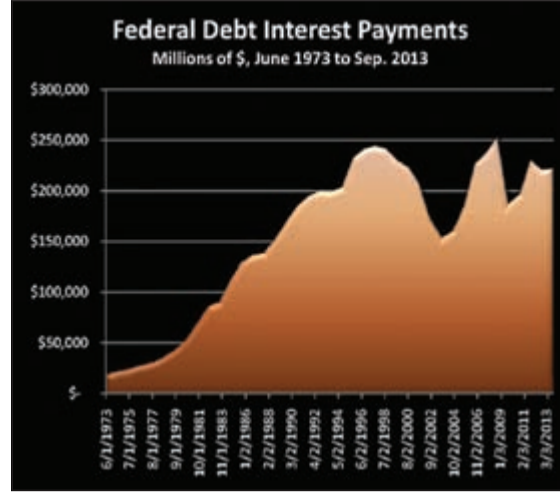
يتكون ذلك المنزل من خمس غرف للنوم



سعر البيع:
10 ملايين دولار

يضم هذا المنزل سبع غرف للنوم، سبعة حمامات، حمام سباحة ومنتجعا صحيا.

ماذا سيحدث لو بدأ رفع الفائدة؟



مدحت فاخوري

منذ أكثر من 5 سنوات، وتتمتع بعض البلدان ذات الدخل العالي بأموال رخيصة بصورة غير معقولة. فقد عاشت اليابان هذا الوضع لنحو 20 عاما، فإنه لا مجال للشك في أن سياسة الأموال الرخيصة مثيرة للجدل، لكن وكما تشير تجربة اليابان فرما سيستمر هذا المازق لفترة طويلة.

في الوقت الحالي فإن الحكومة الفيدرالية الأمريكية مثقلة بدين عام يبلغ 17,5 تريليون دولار، فماذا لو حدث أن ارتفع معدل الفائدة ولو بنحو 1% فقط فإن معدل العجز في الميزانية العامة سيرتفع إلى نحو 175 مليار دولار سنويا، وقد يصل إلى 350 مليار دولار سنويا حال ارتفاعها إلى 2%، أما إذا ارتفعت إلى 5% فإن العجز الفيدرالي السنوي سيصل إلى 875 مليار دولار.

وقد يصبح جليا أن الحكومة الفيدرالية غير قادرة على رفع أسعار الفائدة، وعلى الجانب الآخر فإنه من المؤكد أن أسعار الفائدة المتدنية غير مرغوبة، خصوصا من قبل أصحاب العوائد الثابتة الذين باتوا لا يقدمون خدمة اقتصادية مفيدة، وفي هذه الحالة

ستتضرع البنوك المركزية إلى الأموال الرخيصة، في الوقت نفسه، ونظرا لمعدلات الفائدة الحالية المنخفضة للغاية، فقد شهد عشرات الملايين من المستثمرين على المدى الطويل انخفاضا في عوائدهم بسبب انخفاض معدلات الفائدة على استثماراتهم مما صاحبه انخفاض في مستويات المعيشة، ويبدو من المشهد أن هناك صراعا بين المصالح المالية للحكومة الفيدرالية ورفاهية المستثمرين على المدى الطويل الأجل.

فمع ظهور الأزمة المالية عام 2008 انفجرت قيمة الدين العام الفيدرالي ليصل إلى 17,5 تريليون دولار، وما زال عالقا حتى الآن.

فلو اعتدنا في الوقت الحالي أن إجمالي الدين العام الأمريكي خارج نطاق السيطرة، وأنه من المتوقع أن يحدث ارتفاع في مدفوعات الفوائد على الدين، ففي حال

البنوك المركزية بين مآزق الأموال الرخيصة ومشكلة الفائدة الأدنى تاريخيا



ارتفاع الدين العام للضعف ارتفاعا كبيرا في مدفوعات الفوائد إلى الضعف أو 3 أضعاف فسيكون هناك ارتفاع في مدفوعات الفوائد إلى الضعف أو 3 أضعاف.

فإن محاولة فهم الدين العام والعجز قد يحدث الكثير من الارتباك، حيث أن الحكومة الأمريكية مثقلة بالديون، ومن ثم فإن حكومة الولايات المتحدة قامت بالتحكم في أسعار الفائدة خلال السنوات الأخيرة من خلال المجلس الاحتياطي الفيدرالي وبرنامج التيسير الكمي.

ولوحظ أن العجز في الميزانية الفيدرالية ارتفع خلال

الفترة نفسها التي قام فيها مجلس الاحتياطي الفيدرالي بالبدء في برنامج التيسير الكمي من خلال ضخه الكثير من تريليونات الدولارات الهامشية في محاولة منه للخروج من حالة العجز عن طريق استخدام هذه الأموال في شراء ديون الولايات المتحدة، ليس مباشرة من حكومة الولايات المتحدة، ولكن من خلال الأسواق، وفي تلك الأثناء قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي بالسيطرة على أسعار الفائدة.

فمقولة أن انخفاض أسعار الفائدة هو شيء من الحظ مقولة خاطئة، ولكن الحقيقة تكمن في أن الحكومة تتعامل مع مشكلة كبيرة وهي المستوى المرتفع للديون من خلال سيطرتها عمدا على أسعار الفائدة وإيقانها منخفضة جدا إلى جانب برنامج التيسير الكمي طوال هذا الوقت الذي ساعد على خفض أسعار الفائدة على ديون الحكومة

الأمريكية والرهن العقاري بالنسبة للمقترضين. التدخلات المتعمدة الاحتياطي الفيدرالي في أسواق المال خفضت تكاليف الفائدة على الحكومة البالغ إجمالي دينها العام نحو 17,5 تريليون دولار، ولكن هذا يعني الكثير بالنسبة للمستثمر على المدى الطويل.

فلو أن هناك مستثمرا قام باستثمار مبلغ 10 آلاف دولار عند فائدة بمعدل 7% لمدة 30 عاما فإن أصل المبلغ يتوقع أن يتحول إلى 76,123 دولارا، ما يعني تحقيق إجمالي أرباح بقيمة 66,123 دولارا.

وهذا هو المفهوم الحسابي لنماذج الاستثمار التقليدي الطويل الأجل، بحيث أن كل استثمار بدولار واحد يحقق نحو 6 دولارات، وبالتالي فإن المدخرين والمستثمرين على المدى الطويل يحققون عوائد عالية على مر الزمن.

الاقتصاد الصيني إلى أين؟

تحاول الحكومة الصينية العثور على طرق جديدة أيضا لرفع مستوى السيولة في النظام الماضي لدعم الاقتصاد، وذلك بالإضافة إلى خطة البنك المركزي الصيني لشراء السندات من بنك التنمية الصيني لدعم السيولة ودعم برنامج قطاع الإسكان العام.

كان البنك المركزي قد نكز بداية العام الحالي أنه يريد أن يرى نسبة الفائدة لأجل 7 أيام ما دون مستويات 4% الشهر المقبل هي الذكرى الأولى لأزمة السيولة التي حصلت في الصين سابقا والتي أدت إلى ارتفاع معدلات الفائدة إلى أعلى مستوياتها في التاريخ إلى 25%، وهو الشيء الذي أدى بطبيعة الحال إلى فزع كبير في الأسواق حول أهلية النظام المالي الصيني.

فيما لو لم نشهد أي تطورات جديدة خلال الفترة المقبلة، من المتوقع أن يستمر

في الربع الأول من العام الحالي بانخفاضه بواقع 4,5% خلال الربع الأخير من العام الماضي، وكانت التوقعات تشير إلى انخفاضه بواقع 1,6% فقط.

على الرغم من هذه الأرقام، إلا أن الدولار الأسترالي ارتفع أمام جميع العملات العالمية على أثر الارتفاع المفاجئ في أرقام توقعات الإنفاق المستقبلية لشركات من خارج قطاع التعدين والقطاع الصناعي أيضا.

لكن الأسبوع المقبل وأرقام الناتج المحلي الإجمالي هي المهمة والتي في الغالب ما ستأتي بنمو قوي من جديد.

قرر البنك الشعبي الصيني القيام بضحج حوالي 20 مليار يوان صيني في الأسواق، ويعتبر هذا التدخل الثالث خلال الـ 3 أسابيع الماضية، حيث

مزيد من الأرقام الاقتصادية السلبية ما زالت تظهر في اليابان، تشير إلى التأثير السلبي لقرار رفع ضريبة المبيعات والتي تم العمل بها مع بداية أبريل الماضي.

انخفضت مبيعات التجزئة السنوية من جديد لتسجل أكبر انخفاض منذ مايو من العام 2011 وواقع 4,4% في أبريل الماضي، بالمقارنة مع الارتفاع الكبير الذي سجلته في مارس بواقع 11,0+، وذلك قبل تطبيق قرار رفع الضريبة.

بينما كانت التوقعات بأن تنخفض المبيعات بواقع 3,0% فقط، أما في استراليا فقد شهدنا اختلاط الأرقام الاقتصادية، حيث ارتفعت مبيعات المنازل الجديدة بواقع 2,9% في أبريل بالمقارنة بارتفاعها بواقع 0,2% في مارس الماضي، كما انخفض الإنفاق الراسمالي في القطاع الخاص بأكثر من التوقعات بواقع 4,2%



تارك الدين الحموري

تحليل

واشنطن - رويترز: قال تقرير لمجموعة أبحاث في مجال الطاقة إنه يمكن زيادة إيرادات الحكومة الأمريكية أكثر من تريليون دولار حتى 2013 وخفض أسعار الوقود وتوفير أكثر من 300 ألف وظيفة سنويا في المتوسط، إذا قرر المشروع الأمريكيون رفع الحظر المفروض منذ 40 عاما على تصدير النفط.

وفي أحد أكثر التقييمات تفاؤلا بشأن مزايا السماح بتصدير الخام الأمريكي، قال تقرير «أي.تش.اس» أن أسعار البنزين ستتناقص نحو ثمانية سنتا للغالون

رفع الحظر عن صادرات النفط ينعش اقتصاد أميركا

من الضرائب ورسوم الامتياز المرتبطة بصناعة الطاقة 1,3 تريليون دولار من 2016 إلى 2030. وقالت «أي.تش.اس» إن الوظائف في إنتاج الخام وشركات خدمات حقول النفط ستزيد في تلك الفترة بمقدار 340 ألف وظيفة سنويا في المتوسط وتبلغ ذروتها عند 964 ألف وظيفة إضافية في 2018.

وقال دانييل ريجين، مؤرخ الطاقة نائب رئيس مجلس إدارة «أي.تش.اس»، في مقابلة: «سيكون ذلك عامل تحفيز كبير للاقتصاد وسيحتل القطاع الخاص تكلفته لا الحكومة - في



لأن رفع الحظر سيضخ مزيدا من الخام في أسواق النفط ويخفض أسعار الوقود العالمية، وستزيد إيرادات الحكومة

واشنطن - رويترز: قال تقرير لمجموعة أبحاث في مجال الطاقة إنه يمكن زيادة إيرادات الحكومة الأمريكية أكثر من تريليون دولار حتى 2013 وخفض أسعار الوقود وتوفير أكثر من 300 ألف وظيفة سنويا في المتوسط، إذا قرر المشروع الأمريكيون رفع الحظر المفروض منذ 40 عاما على تصدير النفط.

وفي أحد أكثر التقييمات تفاؤلا بشأن مزايا السماح بتصدير الخام الأمريكي، قال تقرير «أي.تش.اس» أن أسعار البنزين ستتناقص نحو ثمانية سنتا للغالون